الأمم المتحدة

S/2000/992

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2000
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى سيراليون

أولا مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن، برسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (S/2000/886)، الأمين العام بأن المجلس قرر إيفاد بعثة إلى سيراليون في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأرفقت اختصاصات هذه البعثة بالرسالة.

٢ - وبعد مشاورات أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، تقرر أن يكون تكوين البعثة كما يلي:

الاتحاد الروسي (السفير أندرى غرانوفسكي)

أوكرانيا (السفير فلاديمير يلتشنكو)

بنغلاديش (السفير أنوار الكريم شاودري، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون)

جامايكا (السفيرة باتريشيا دورانت)

الصين (السفير وانغ ينغان)

فرنسا (السفير إيف دوتريو)

كندا (السفير بول هاينبيكر)

مالي (السفير مختار عوني)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (السفير جيريمي غرينستوك رئيس البعثة)

هولندا (السفير أ. بيتر فان والسوم)

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير جيمس ب. كننغهام)

ثانيا - أنشطة البعثة

٣ - قبيل مغادرة البعثة، عقد مجلس الأمن جلسات غير رسمية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين أو أفراد الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وكانت الغاية من هذه الجلسات هي الاستماع إلى طائفة واسعة من الآراء بشأن الحالة في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية. كذلك تلقى أعضاء المجلس إحاطات بشأن الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون وبشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتلقّت البعثة قبل مغادرتها رسائل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٤ - وبارحت البعثة نيويورك يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر وقامت بزيارة غينيا (في يومي ٨ و ٩، ويوم ١٢ تشرين

161000 161000 00-69130 (A)
0069130

الأول/أكتوبر) وسيراليون (من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر) ومالي (١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر) ونيجيريا (١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر) وليبريا (١٤ تشرين الأول/أكتوبر). والتقى الممثل الخاص للأمين العام، السفير عليمي أدانيجي، بأعضاء البعثة في كوناكري وسافر معهم إلى جميع النقاط باستثناء مونروفيا. وفي غينيا اجتمعت البعثة بالرئيس لانسانا كونتي وبأعضاء مجلس الوزراء في غينيا. كما اجتمعت البعثة بأعضاء السلك الدبلوماسي في غينيا وتلقت إحاطة من ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥ - وفي سيراليون، أجرت البعثة مباحثات واسعة النطاق مع الممثل الدائم وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقام أعضاء البعثة بزيارة مختلف المواقع التي تنتشر فيها البعثة لونغي، ربورت لوكو، ومايل ٩١، وكينما، ودارو، وكذلك مرافق ومخيمات المشردين داخليا والمقاتلين الأطفال. وقامت البعثة كذلك بعقد اجتماعات مع الرئيس تيجان أحمد كبه وكبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء لجنة توطيد السلام ومع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٦ - وفي مالي، أجرت البعثة مباحثات مع الرئيس ألفا عمر كوناري، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع كبار ممثلي الدول الأعضاء فيها. وفي نيجيريا اجتمعت البعثة بالرئيس أولوسيغون أوباسانجو وكبار أعضاء حكومته، ومع وزير الدفاع وكبار المسؤولين في وزارة الدفاع، ومع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لانسانا كوياتي، وممثلي هذه الجماعة. وأخيرا، اجتمعت البعثة في مونروفيا بالرئيس شارلس تايلور وتلقت إحاطة من ممثل الأمين العام في ليبريا، فيلكس دونيس توماس.

ثالثا - استنتاجات البعثة

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

٧ - أمضت البعثة، وفقا لصلاحياتها، وقتا طويلا في مناقشة طرق ضمان التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بشأن سيراليون وكذلك التدابير التي اتخذها الأمين العام لتعزيز فعالية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الصدد، وجدت البعثة أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدأت تحرز تقدما ملحوظا عقب النكسات التي تعرضت لها والضغوط الناجمة عن الهجمات التي شنتها الجبهة المتحدة الثورية على قوات حفظ السلام وتجدد القتال في أيار/مايو.

٨ - وعلى الصعيد الميداني، أعجبت البعثة بما أبدته قوات حفظ السلام من الروح المهنية العسكرية والتفاني. ومما أثار إعجابها بشكل خاص ما قامت به الفرق التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أعمال ممتازة، باستخدام مواردها الخاصة في كثير من الأحيان، وتتمثل هذه الأعمال في تحسين حياة السكان الذين يعيشون في منطقة العمليات. وبالإضافة إلى مهامها الكبيرة في مجال حفظ السلام قام جنود ومراقبو بعثة الأمم المتحدة بأعمال تطوعية في مجالات إصلاح، بل وإقامة، المدارس وتوفير المساعدة الطبية وإقامة مراكز لرعاية الأيتام واقتسام الأغذية والمياه مع السكان، وتعبيد الطرق وغير ذلك من الهياكل الأساسية، والمساعدة بقدر محدود في تهيئة المقاتلين السابقين للانخراط في الحياة الاقتصادية. وترى البعثة أنه ينبغي تزويد هذه الفرق بالوسائل اللازمة لتمكينها من مواصلة هذا العمل الهام عن طريق المشاريع ذات العائد السريع التي تمول من الصندوق الاستئماني لسيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد نشر المزيد من

الموظفين المعنيين بالشؤون المدنية وحقوق الإنسان على المناطق التي أنشئت فيها وحدات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٩ - ولاحظ أعضاء البعثة أن الوحدات المختلفة لها تصورات مختلفة بشأن الولاية والمهام المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويعود ذلك إلى حد ما إلى تصوراتها الوطنية، بيد أن هذه الاختلافات يمكن أيضا أن تكون لها صلة بانعدام الدقة في تحديد عناصر الولاية نفسها. وترى البعثة أن على قيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تقوم بتبسيط هذه الآراء بهدف تشكيل تصور موحد لولاية البعثة ومهامها، مثلا عن طريق الإحاطات الداخلية المنتظمة وبرامج التدريب.

١٠ - وتلقت البعثة إحاطات من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشأن تنفيذ التدابير التي اتخذها الأمين العام بهدف تعزيز فعالية هذه البعثة، بناء على توصية الفريق المعني بالتقييمات الذي زار منطقة البعثة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ذكرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن معظم التدابير التي أوصى بها الفريق المعني بالتقييمات قد نفذت على الصعيد الميداني وأنه، بفضل هذا التنفيذ، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالاتصال والتنسيق داخل البعثة، ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومن ناحية ثانية أدركت البعثة أنه ما زالت هناك أوجه قصور كبيرة في عدد من المجالات. وكان جليا أنه في بعض الحالات جرى اسمياً فحسب تنفيذ توصيات فريق التقييم، ولم تصبح بعد حقيقة واقعة. والمجالات الرئيسية التي يتعين تناولها هي الجهود المستمرة اللازمة لتحقيق الاندماج التام في المقر، وتحسين تنسيق جهود الإمدادات والنقل، والترتيبات المتعلقة بالمعدات المملوكة لوحدات. وتستطيع البعثة أن تؤكد أن هذا التقدم حاصل. بيد أنه لا تزال توجد بعض المجالات، ومنها على وجه الخصوص مجال معدات الوحدات، التي يلزم فيها اتخاذ تدابير من قِبل مقر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات ذاتها. ومن الجلي أنه يلزم أيضا استعراض ترتيبات عقود الاستئجار الشاملة للخدمة.

١١ - ومن الواضح أن انسحاب الوحدة الهندية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يشكل خسارة خطيرة. فلقد أسهم هؤلاء الجنود المحترفون إسهاما كبيرا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكذلك فيما يتعلق بالحياة المدنية في منطقة انتشارهم. ويرى أعضاء البعثة أنه ينبغي تسليم مهام هؤلاء الجنود بطريقة لا تترك فراغا أمنيا يمكن أن تستغله الجبهة الموحدة الثورية. وستساعد حرية الحركة على الطريق من كينما إلى دارو في تيسير تسليم مهام الوحدة الهندية إلى الكتائب المقبلة، لكنها ستؤدي إلى زيادة العدد اللازم في تلك المنطقة.

١٢ - وتلاحظ البعثة أن الأفراد المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خطوا هم أيضا خطوات كبيرة في مجال التنسيق مع زملائهم العسكريين. بيد أنهم لا يزالون أقل من العدد المطلوب. وينبغي الوصول بهذا العدد إلى المستويات المأذون بها ليتسنى لهم الإسهام بالكامل في العمل العام للبعثة فحسب لا سيما فيما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان والإعلام والشؤون المدنية.

١٣ - وكان هنالك اتفاق عام فيما بين المتحاورين مع البعثة مؤداه أنه ينبغي زيادة قوام القوة من أجل تحقيق الانتشار الكافي على امتداد سيراليون، بما في ذلك الحدود المشتركة مع ليبريا ومناطق إنتاج الألماس. ويرى بعض كبار المسؤولين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أنه يمكن إنجاز هذه المهمة في إطار صلاحيات الولاية الحالية للبعثة. وأعرب محاورون كبار في مجال الدفاع ومنهم وزير الدفاع النيجيري عن رأيهم بضرورة أن تكون

الولاية أقوى. وشدد الرئيس أوباسانجو وكذلك السيد كوياتي، على استعداد بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير القوات اللازمة. وفيما يتعلق بنيجيريا، يمكن أن تضم هذه القوات الوحدات التي يجري تدريبها ورفع مستواها بالاستعانة بالمساعدة الثنائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان وزير الدفاع النيجيري قد أبلغ البعثة بأن هذه الوحدات يمكن استخدامها لأغراض أخرى ولتحل محل الوحدات التي تعمل حاليا في صفوف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أو لزيادة عدد أفراد تلك الوحدات، أو كجزء من بعثة تأذن بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته فإن حكومة نيجيريا تقوم ببذل جهود للحصول على المعدات اللازمة لرفع مستوى وحداتها العاملة في صفوف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى المستويات المطلوبة فيما يتعلق بالمعدات والدعم. بيد أن هذه العملية بطيئة وتقتضي رصد قدر كبير من الموارد.

١٤ - وفي هذا الصدد، أبلغ الرئيس أوباسانجو البعثة بأنه أوضح للجبهة المتحدة الثورية ومن يساندونها بأنه على استعداد عند الاقتضاء لإرسال قوات نيجيرية للسيطرة على مناطق الألماس في سيراليون. بيد أن نيجيريا سوف تعتبر مقتل أي جندي مسألة خطيرة للغاية. وقال إنه يرى أن نشر أي جزء من هذه القوات النيجيرية يتطلب تغطية جوية.

١٥ - وقال الرئيس تايلور إن أفضل طريقة لإحراز تقدم تكمن في إنعاش اتفاق لومي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يرى أن من الضروري إنشاء حكومة تقوم على الوحدة الوطنية بعد انتهاء مدة الرئيس كبه وإن المسؤولية عن توفير الأمن في سيراليون تقع على عاتق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحدها؛ وأنه ينبغي نشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مناطق الألماس بأسرع ما يمكن؛ وأنه ليس من الضروري انتظار وصول القوات الجديدة التي يجري تدريبها بمساعدة من الولايات المتحدة. ومن المهم أن تلتزم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون جانب الحياد، بحيث ألا تستخدم القوة إلا إذا استثيرت. وبمجرد نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ينبغي أن يتم أولا تجريد سلاح جميع الجماعات المسلحة في سيراليون وتسريحها، وينطبق ذلك على الجيش أيضا. وفي الوقت المناسب، ينبغي أن تتاح للمقاتلين السابقين إمكانية تقديم طلبات للانضمام إلى الجيش الجديد لسيراليون.

١٦ - وقدم السيد كوياتي إلى البعثة تقييما شاملا عن الحالة في سيراليون والمنطقة. وترى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الحالة في سيراليون تقتضي مواصلة اتباع النهج الثنائي الحالي المتمثل في ممارسة الضغط العسكري على الجبهة المتحدة الثورية، من ناحية، والدخول في حوار معها في الوقت ذاته لإقناعها بالتسريح والتعاون. والبديل عن هذا النهج هو القيام بعمل عسكري للاستيلاء على الإقليم الذي تسيطر عليه الجبهة المتحدة الثورية. ولاتباع هذا النهج ذي الشقين، سيكون من الضروري زيادة قوام البعثة. وتحقيقا لهذه الغاية فإن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا على استعداد للإسهام بقوات. وفيما يتعلق بالشق الثاني، وهو الشق السياسي، فإنه يلزم بدء ومواصلة الحوار مع قيادة الجبهة المتحدة الثورية.

سيراليون

١٧ - خلال الاجتماع الذي عقدته البعثة مع الرئيس كبه، عرض الرئيس وأعضاء مجلس وزرائه آراء الحكومة بشأن المناطق المشمولة بصلاحيات البعثة. وقال إن الهدف السياسي للحكومة هو إقامة بلد موحد ينعم بالحرية والديمقراطية والاستقلال، وصيانة هذا الكيان بتحويله إلى بلد مستقر وقابل للاستدامة من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم الحكومة أن تتعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومع شركائها الإقليميين.

١٨ - وأعربت الحكومة عن تأييدها التام لمشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/860) وعن أملها في أن يتم تزويد البعثة عما قريب بالمزيد من الجنود المدربين والمجهزين بالمعدات بشكل جيد، ومن عناصر القيادة والتخطيط والدعم. وستكون الحكومة على استعداد، بفضل المساعدة الدولية، لمد هياكل الديمقراطية والإدارة المدنية إلى جميع أنحاء سيراليون. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة منذ عهد قريب بسن تشريع وإنشاء جهاز حكومي لمحاربة الفساد.

١٩ - وأطلعت الحكومة البعثة على خطتها الطموحة التي ترمي إلى تدريب أفراد قواتها المسلحة وتزويدهم بالمعدات اللازمة بفضل المساعدة الدولية. وهدف الحكومة هو أن تقوم، خلال فترة قصيرة، بإيجاد القدرة اللازمة لبسط الأمن على رقعة أوسع على امتداد البلاد وممارسة ضغط عسكري قوي على الجبهة المتحدة الثورية. ويتوقف تنفيذ هذه الخطة، إلى حد كبير، على ما للحكومة من قدرة على توفير المساندة والدعم اللازمين لجنودها وتوفير القيادة اللازمة. وفي هذه الإحاطة بالذات، أشار أعضاء البعثة إلى أن الحكومة تميل على ما يبدو إلى إيلاء أهمية أشد نسبيا على الضغط العسكري بدلا من الحوار السياسي. ويعتمد نهج الحكومة بشكل واضح وبقوة على استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في البلاد. ولذلك قامت الحكومة بوضع خطط لإدماج قوة الدفاع المدني في قوة دفاع إقليمية، تكون بمثابة قوة مساعدة للجيش. وقال أعضاء البعثة إن هذا الإجراء يتطلب التنسيق الدقيق في المجالين السياسي والعسكري.

٢٠ - وأدلى المفتش العام للشرطة بإحاطة أمام البعثة، ذكر فيها أن عملية إعادة تأهيل الشرطة المدنية لسيراليون، بالانطلاق من نقطة الصفر تقريبا، أعيقت بشكل خطير من جراء انعدام الموارد والهياكل الأساسية وإمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. بيد أنه أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بإنشاء قوة شرطة خاضعة للمساءلة تؤدي مهامها على أساس القيام بدوريات في المجتمعات المحلية. وأضاف أن قوة الشرطة في سيراليون تتعاون بشكل وثيق مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والعنصر المعني بحقوق الإنسان.

٢١ - وأثناء زيارة أعضاء البعثة لبعض المناطق التي تقع خارج فريتاون، كان مما استرعى انتباه أعضاء البعثة ما يبديه أبناء سيراليون من رغبة عميقة في حياة عادية في ظل السلام ومن التزام بتحقيق ذلك الهدف. ويبدو أيضا أنه يوجد ما يدعو الحكومة في فريتاون إلى إقامة روابط أقوى مع الهياكل الإقليمية وهياكل الحكومة المحلية في المناطق التي تستطيع الوصول إليها. وفي فريتاون اجتمعت البعثة بزعماء ١٧ من الأحزاب السياسية في سيراليون، وأبدوا جميعهم رغبة في الوحدة الوطنية، لكن لم تضاه هذه الرغبة أفكار محددة لتحويلها إلى واقع عملي.

الجبهة المتحدة الثورية

٢٢ - استمعت البعثة إلى طائفة من الآراء بشأن القوة والنوايا الحالية للجبهة المتحدة الثورية. والتحليل السائد هو أن هذه الجبهة مقسمة إلى بضع فئات. ولم تتأكد البعثة من أن قادة الجبهة سوف يحترمون القيادة السياسية للزعيم المؤقت الذي عُين منذ عهد قريب لهذه الجبهة، وهو السيد عيسى سيساي. وأبدى العديد من المتحدثين رأيا مؤداه أن جزءا كبيرا من الجنود العاديين العاملين في صفوف الجبهة يرغبون في نزع السلاح ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك خوفا من قادتهم، الذين كثيرا ما يلجأون إلى أساليب وحشية، بما في ذلك الإعدام، لمنع المقاتلين، بمن فيهم الأطفال، من ترك صفوف الجبهة.

٢٣ - ومعظم الذين حاورتهم البعثة، ومنهم أشخاص على أعلى المستويات، لا يساورهم الشك في أن الرئيس تايلور

يمارس نفوذاً قوياً على الجبهة المتحدة الثورية، بل ويسيطر عليها سيطرة مباشرة. ويرى العديدون أن هدف الجبهة الرئيسي هو التمسّك بسيطرتها على المناطق المنتجة للألماس. ويرتاب البعض في أن الجبهة مستمرة في طموحها الخفي في السيطرة على السلطة بالقوة ، مع أن معظمهم يعتقد أن سجن فوداي سنكوه قد قلّل من هذا الطموح، وأن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يشكل عامل ردع. غير أن إعادة الانتشار الأخيرة للجبهة المتحدة الثورية داخل سيراليون ترتبط على ما يبدو بعمليات التسلل إلى غينيا بهدف زعزعة الاستقرار فيها. ولا يساور أحد الشك بأن المتمردين سيحاولون أن يستغلوا أي فراغ في السلطة أو أي فراغ أمني في غرب سيراليون لمصلحتهم.

٢٤ - وأُبلغت البعثة بعدد من الاتصالات التي أجراها مؤخراً مع الجبهة المتحدة الثورية القادة الإقليميون وأمانة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والقادة العسكريون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وكذلك بالاتصالات العارضة لدوريات البعثة مع الجبهة المتحدة الثورية في الميدان. ويرى معظم من تحاورت معهم البعثة، بمن فيهم القادة الإقليميون، ضرورة زيادة وتيرة الاتصالات مع الجبهة ما دامت حدة القتال منخفضة بهدف إقامة حوار ملائم معها.

٢٥ - ولم يخف الرئيس أوباسانجو رأيه بأن الرئيس تايلور، والذي كان يود أن يتعاون معه باعتبار أن ذلك هو الأفضل، يُعد أشد العوامل صعوبة في المنطقة. فهو يمارس قدرا من السيطرة على الجبهة المتحدة الثورية، وسيكون من المهم استخدام مزيج من الحوار (لا يتمثل في مفاوضات كما قال الرئيس أوباسانجو، ولكن في إجراء مناقشات تؤدي إلى بناء الثقة)، والقوة التي يُعتدّ بها لحمل الجبهة على التسريح والتعاون من أجل تحقيق السلام. ويستدعي ذلك تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، وهي بحاجة إلى المساعدة لتحقيق ذلك. وهو يرى أن أفراد الجبهة سيكونون على استعداد لترع سلاحهم. ويقترح الرئيس أوباسانجو أن تُنشىء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مكتب اتصال صغير في مونروفيا للمساعدة على المحافظة على الاتصال مع الجبهة المتحدة الثورية وهذا أمر جدير بالنظر.

٢٦ - وأبلغ الرئيس أوباسانجو البعثة بأنه اتصل مؤخراً بالجبهة المتحدة الثورية. وبالرغم من حضور القائد المؤقت عيسى سيساي فإن المتكلمين الرئيسيين كانا هما ''العقيد'' غباو وجبريل ماساكوي. وقد أفادت الجبهة المتحدة الثورية بأنها ستترع أسلحتها بعد نشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العاملة في إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مناطق إنتاج الألماس.

٢٧ - وفي رأي الرئيس تايلور، فإن أفراد الجبهة راغبون في السلام كما أن القيادة الجديدة للجبهة على استعداد للسماح بانتشار قوات حفظ السلام في مناطقها وإعادة أسلحة ومعدات الأمم المتحدة. وقد قال الرئيس تايلور إنه على استعداد لتسهيل عقد اجتماع في باماكو أو أبوجا بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وبعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، يُتوقّع من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تنشر وحدات، والأفضل أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلك، في مناطق الجبهة المتحدة الثورية وأن تنزع سلاح مقاتليها. وبما أن الجبهة المتحدة الثورية قد شكّلت بالفعل حزباً سياسياً، فيجب تشجيعها الآن على الانخراط في العمل السياسي. على أن معظم القادة السياسيين السابقين في السجن. ولذا يتعيّن إجراء تحقيق بسرعة لتحديد الأشخاص الذين يجب مقاضاتهم.

٢٨ - وقال السيد كوياتي إن الاتصالات التي أجراها مع الجبهة المتحدة الثورية أوضحت أنها على استعداد لبدء حوار سياسي. بيد أنها ادعت أن ذلك لن يتم إلا إذا أُخلي سبيل قادتها السياسيين المسجونين حاليا في فريتاون، وإذا توفر المال

ليسافروا إلى مكان خارج سيراليون لإجراء المباحثات. وقد أوضح السيد كوياتي وغيره أنه لا يمكن بأية وسيلة النظر في مشاركة فوداي سنكوه وترى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الإفراج عن المسجونين لا يمكن أن يكون شرطا لإجراء المباحثات، نظرا لأن الجبهة المتحدة الثورية قد عيّنت رئيسا مؤقتا. وعلاوة على ذلك، فإن فريتاون ستكون أفضل مكان لعقد الاجتماعات. وتنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنظيم اجتماع للجنة التنفيذ المشتركة التي أنشئت في إطار اتفاق لومي. ويؤمل أيضا أن تدعو الجماعة لجنتها المعنية بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار في سيراليون إلى استئناف اجتماعاتها قريبا لكي تعمل على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار.

٢٩ - وقد فهمت حكومة سيراليون أنه يتعّين إعادة النظر في اتفاق لومي، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الجبهة المتحدة الثورية في الحكومة أو في الوظائف العامة. وبالرغم من الإحاطة المشار إليها في الفقرة ١٨ أعلاه، يبدو أن الحكومة ما تزال ملتزمة عموما بنهج ذي شقين. ويقوم هذا النهج على مواصلة الضغط العسكري الشديد على الجبهة المتحدة الثورية عن طريق الانتشار المرحلي لجيش سيراليون وبفعل وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي الوقت نفسه، أعربت الحكومة عن استعدادها لإجراء اتصالات مع الجبهة المتحدة الثورية والموافقة على مشاركتها في العملية السياسية في الوقت المناسب، بعد تسريح أفرادها ونزع سلاحهم بالكامل. ولم تستبعد الحكومة مشاركة محاربي الجبهة السابقين في القوات المسلحة الجديدة لسيراليون التي يتم إنشاؤها وتدريبها بمساعدة دولية.

٣٠ - وهناك رأي أُعرب عنه مراراً وبثبات في سيراليون ومفاده أن سبب العديد من المشاكل التي يعاني منها البلد هو الدعم الذي يقدّمه الرئيس تايلور إلى الجبهة المتحدة الثورية. وتدفعه إلى ذلك، من ناحية، شواغله السياسية والأمنية ومن ناحية أخرى مصالحه المتمثلة في الأرباح المتحققة من مناجم الألماس في سيراليون. وناشدت غالبية من تحاوروا مع البعثة في سيراليون المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده لإقناع الرئيس تايلور بالعدول عن دعم الجبهة المتحدة الثورية وعن التسبّب في القلاقل في المنطقة دون الإقليمية. ونفى الرئيس تايلور لاحقا هذه الأنشطة بشدة (انظر الفقرة ٤٣ أدناه).

٣١ - وزارت البعثة عدة مخيمات للتسريح وأجرت مباحثات مع ممثلين عن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية للتوطين والإعمار والإنعاش تناولت برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلص أعضاء البعثة إلى أن هذا البرنامج يشكل عنصرا حيويا في عملية السلام. غير أنهم أشاروا إلى وجود إمكانية كبيرة لتحسين إدارة البرنامج وتنفيذه، وخاصة في مجال إعادة الإدماج. وأدى عدم وجود خطط وبرامج قابلة للتحقيق لإعادة الإدماج إلى اكتظاظ مخيمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وازدادت المشكلة حدة نظرا للأعداد الكبيرة من المعالين الذين رافقوا المقاتلين السابقين. واقترح أعضاء البعثة تعزيز الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ البرنامج في نطاق ولايتها، مع مراعاة أن الحكومة هي التي تشرف على البرنامج.

الانتخابات

٣٢ - أبلغ الرئيس كبه البعثة بنيته إجراء انتخابات قرب نهاية عام ٢٠٠١. فولايته الحالية تنتهي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١، ويمكن تمديدها وفقا لدستور سيراليون لمدة ستة أشهر. وفي الوقت نفسه، فإن شرائح مختلفة من المجتمع السيراليوني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، علاوة على العديد ممن تحاوروا مع اللجنة في المنطقة، شكّكوا جدّيا في إمكانية إجراء انتخابات حرة

ونزيهة في سيراليون في الوضع الحالي. ولذا أعرب العديد منهم عن تفضيلهم لتحقيق ''السلام قبل إجراء الانتخابات''. وفي هذا الصدد، أبلغ الرئيس أوباسانجو البعثة بأن بعض المصادر السيراليونية قد أوضحت له أنه يلزم تشكيل حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات قبل أن يمكن إجراء الانتخابات.

الأبعاد الإقليمية للأزمة

٣٣ - بدا واضحا منذ بداية البعثة، ولدى إحاطة أعضائها من قِبل السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة في كوناكري، أن أثر الصراع في سيراليون على الحالة في المنطقة مزعج بشكل متزايد. واستمعت البعثة إلى رسالة أجمع فيها الرؤساء الذين التقتهم عن انزعاجهم العميق إزاء التدهور الحاصل. فجميع الذين استضافوها كانوا يعون تماما المخاطر التي قد تنجم عن امتداد الصراع الدائر في سيراليون إلى خارج حدودها، وخاصة إلى غينيا. وفي الاجتماعات التي عقدها رئيس غينيا وحكومته مع البعثة، أبديا قلقهما الشديد بشأن الاعتداءات من ليبريا وسيراليون التي أودت بحياة المئات من الغينيين. وفي رأي الرئيس كونتي، وهو الرأي الذي ردده الرئيس أوباسانجو في وقت لاحق، فإن ليبريا تقف وراء تزعزع الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بالتواطؤ مع آخرين من المنطقة. ونفى أن غينيا قد قدّمت الدعم إلى المنشقين الليبريين، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات لإثناء الرئيس تايلور عن اتباع مسار العمل هذا. وهو يرى أنه لا ينبغي التفاوض مع المتمردين. فأفضل نهج في رأيه هو إلحاق الهزيمة بهم عسكريا.

٣٤ - ورحّب الرئيس كونتي بالقرار المبدئي الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر قوات على حدوده، ولكنه أشار إلى أن الموارد المحدودة قد تعوق تنفيذ ذلك القرار. ولذا تقترح غينيا أن تقدّم الأمم المتحدة المساعدة في نشر هذه القوات. ويمكن، كأحد البدائل، إقامة منطقة فاصلة. وعند سؤاله عن الدور الذي يمكن أن يقوم به اتحاد نهر مانو في الصراع، أجاب بأن هذا الدور ليس له قيمة كبيرة، إذ أن دولتين عضوين فيه في حالة صراع مع العضو الثالث.

٣٥ - واقترح الرئيس أوباسانجو أن تقدّم نيجيريا ومالي مساعدة ثنائية فيما يتصل بتوفير الأمن على امتداد الحدود، الأمر الذي سيتطلّب دعما من الأمم المتحدة. وتنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع مراقبين على الحدود وكذلك في إنشاء فرقة بحرية. وربما يمكن أن تقوم الأمم المتحدة أيضا بهذه المهمة. وأشار على الرئيس كونتي بمنح الأولوية للمصالحة الداخلية. ومن الحيوي أن يدعم المجتمع الدولي غينيا لأن عواقب تفكك البلد ستكون وخيمة.

٣٦ - وفي داخل غينيا، أثارت البيانات الأخيرة الصادرة عن الحكومة مشاعر سلبية تجاه اللاجئين السيراليونيين والليبريين الموجودين في غينيا، والذين استوعب المجتمع الغيني غالبيتهم دون صعوبة. ومن الواضح أن وجود اللاجئين داخل حدود غينيا واحتمال قدوم المزيد منهم في المستقبل يشكلان عبئا ثقيلا على الموارد الشحيحة المتوفرة للمساعدة الإنسانية. وأيدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نقل اللاجئين بعيدا عن الحدود، بناء على طلب حكومة غينيا، وهو أمر يتطلب توفر الموارد علاوة على المناخ السياسي الملائم في غينيا. وبالرغم من هذه الضغوط، أكد الرئيس كونتي للبعثة أنه سيبذل ما في وسعه لتأمين الحماية والأمن للاجئين.

٣٧ - وأعربت حكومة سيراليون من جانبها عن قلقها العميق لكون الصراع قد تسبّب في زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية في الوقت الحالي، وما ينجم عن ذلك من عواقب إنسانية وسياسية واقتصادية وخيمة. وطلبت

الحصول على مساعدة خارجية لمواجهة نزوح اللاجئين والمشردين داخليا. وطلبت أيضا من مجلس الأمن أن يقدم المساعدة لتدعيم اتحاد نهر مانو ومؤسساته وتعزيز تماسكه وأمن الدول الأعضاء فيه.

٣٨ - وأكد الرئيس كوناري أنه يلزم مراعاة النهج الإقليمي عند تناول الصراع الدائر في سيراليون، الذي أثر أيضا على غينيا وليبريا. وفي هذا الصدد، اقترح اتخاذ ثلاث خطوات على وجه الاستعجال وهي: (أ) إقامة شراكة عريضة القاعدة تضم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسائر الجهات الرئيسية داخل المجتمع الدولي، لكي تقوم هذه الشراكة بصياغة وتنفيذ استراتيجية تنسيقية في المنطقة دون الإقليمية تهدف إلى تعزيز الحكومات واحترام مبادئ الديمقراطية وحكم القانون فضلا عن التكامل الإقليمي؛ (ب) ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في تحسين قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التصدي للمسائل دون الإقليمية والإقليمية، من قبيل التحقيق الإقليمي المقترح في الاتجار غير المشروع بالألماس في سيراليون؛ (ج) وكفالة المشاركة الوثيقة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في جهود السلام في سيراليون والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. ويخشى الرئيس كوناري من أنه إذا ما فشلت جهودنا الجماعية، فستقع المنطقة تحت طائلة ''تجمع دولي'' لزعزعة الاستقرار.

٣٩ - وأعلن الرئيس كوناري ثلاث مبادرات هامة اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تقليل التوترات بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو وهي: (أ) وضع ممثل سياسي تابع للجماعة في فريتاون؛ (ب) عقد اجتماع في أبوجا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت إشراف الرئيس أوباسانجو يهدف إلى توضيح الولاية الموكولة إلى لجنة الستة المعنية بوقف إطلاق النار قبل إيفادها إلى فريتاون من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية؛ (ج) عقد اجتماع في فريتاون في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر للجنة الأمن المشتركة التابعة لاتحاد نهر مانو على المستوى الوزاري. وأعلن الرئيس كوناري أيضا إيفاد فريق معني بالتقييمات التقنية في وقت مبكر للنظر في نشر مراقبين تابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على طول الحدود بين غينيا وسيراليون فضلا عن نشر أفرقة للمراقبين في العواصم المختلفة في المنطقة وطلب تقديم مساعدة دولية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها. وذكر بوضوح أنه لا يمكن حل أية مشكلة في غرب أفريقيا بدون نيجيريا، فوجودها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمر أساسي. وأشار إلى أن نيجيريا ينبغي أن تكون قوة دافعة في المنطقة وليس شرطيا إقليميا.

٤٠ - وقال السيد كوياتي إن امتداد الصراع من ليبريا إلى سيراليون، ثم إلى غينيا الآن، يثير قلقا بالغا لدى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فلا بد من وقف أي اتساع آخر لنطاق الصراع، وهو الأمر الذي دفع الجماعة إلى محاولة تعزيز اتحاد نهر مانو. بيد أنه لا يتوفر سوى القليل من الثقة، أو لا تتوفر أية ثقة على الإطلاق، فيما بين قادة الاتحاد.

٤١ - وأبلغ السيد كوياتي البعثة بالاستعدادات التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ قرارها بنشر أفراد عسكريين على الحدود الغينية. وسيتوجه قريبا فريق صغير للتحقيقات إلى المنطقة للتحقيق في الاتهامات والاتهامات المضادة المتبادلة بين غينيا وليبريا. وسيتوجه بعد ذلك إلى المنطقة فريق من خمسة ضباط ماليين وخمسة ضباط نيجيريين لتقييم الحالة على الطبيعة، ولتقدير الاحتياجات اللازمة في مجال النقل والإمداد لنشر قوة كبيرة. ونظرا لمحدودية قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيلزم توفر مساعدة دولية مالية وفي مجال النقل والإمداد

لنشر القوة والإبقاء عليها على أرض الواقع. وكان من الواضح أن ما من قوة يمكنها أن تغلق بالكامل منطقة حدودية تمتد إلى ٠٠٠ ١ كيلومتر من الأراضي الوعرة. فالغرض من نشر القوات على الحدود سيتمثل في ردع أي توغل من جانب جماعات مسلحة، مما يسهم بالتالي في عودة الاستقرار إلى تلك المنطقة دون الإقليمية. وسيكون من الأهمية بحث الكيفية التي سينسق بها هذا الوجود المتوخى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنشطته مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

الألماس والأسلحة

٤٢ - أعرب كثير ممن تحاورت معهم البعثة عن قلقهم من الارتباطات القائمة بين الجماعات المسلحة التي تعمل في البلد، وبين تجارة الألماس المستخرج بصورة غير قانونية، وتدفق الأسلحة إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، سيكون نظام شهادات المنشأ المتعلقة بالألماس الخام، وهو النظام الذي وضعته حكومة سيراليون مؤخرا، بمثابة خطوة أولى هامة في كبح ما تسهم به تجارة الألماس في عدم استقرار المنطقة. وأُبلغت البعثة أنه لا يزال يتعين أن تجري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحقيقا لبحث الاتجار غير المشروع في الألماس، وأن من المأمول أن تتعاون بصورة وثيقة مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بهذه المسألة.

٤٣ - وذكَّر السيد كوياتي البعثة بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أعلنت وقفا لتوريد الأسلحة الصغيرة، سيستفيد من مواصلة مجلس الأمن لما يقدمه من دعم له. ومن الواضح أن وقف توريد الأسلحة الذي أعلنته الجماعة لا يمكن في حد ذاته أن يوقف تدفق الأسلحة، ولذلك فإن اتخاذ إجراءات داعمة من جانب مصنعي الأسلحة والبلدان المصدرة للأسلحة سيكون ضروريا. وردا على تساؤلات أعضاء البعثة، قال الرئيس تايلور إن حكومته لم تشترك في تهريب الألماس والأسلحة، وإن الحكومات التي تتهم ليبريا بذلك عليها أن تعلن ما لديها من أدلة تدعم اتهاماتها. ونقل له أعضاء البعثة بوضوح المشاعر السائدة في المنطقة بهذا الصدد، وحذروا من إمكانية تفاقم عدم الاستقرار في ليبريا وعزلتها إذا ما جاوزت أنشطتها مصالحها الأمنية المشروعة.

الجوانب الإنسانية

٤٤ - تريد حكومة سيراليون من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تضمن تقيد كل الأطراف في اتفاق لومي بالتزامها بحرية الحركة اللازمة لتوصيل المساعدة الإنسانية. وأعربت الدوائر الإنسانية في سيراليون عن قلقها الشديد إزاء عدم توفر إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، مما يحرم كثيرا من أهالي سيراليون من تلقي الدعم الحيوي. وزاد من تفاقم ذلك نقص المواد الغذائية في تلك المناطق، حيث لم يتمكن سوى قلة من الناس فحسب من زراعة المحاصيل في الدورة الزراعية الحالية. وفيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رأت بعض المنظمات غير الحكومية أن إعادة بناء المجتمعات المحلية ستساعد في خلق حوافز تدفع المحاربين إلى إلقاء السلاح والعودة إلى ديارهم. ورغم أن البعثة لم تتمكن بطريقة أخرى من قياس الحالة الإنسانية بشكل مباشر، فإن من الواضح من التقارير التي استمعت إليها أن الحالة لا تزال خطيرة للغاية، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

٤٥ - وفيما يتعلق بالحالة في غينيا، نشأ لدى البعثة انطباع واضح بضرورة قيام المجتمع الدولي بإجراء عاجل للتصدي لوجود وتحركات اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة دون الإقليمية. وقد وضعت حكومة غينيا خطة لنقل لاجئي سيراليون بعيدا عن منطقة الحدود، وهو أمر تحتاج إلى مساعدة لإنجازه. ومن الأهمية بمكان أن تواصل وكالات

الأمم المتحدة وضع نهج مشترك للتصدي للمشاكل الإنسانية في المنطقة.

٤٦ - وأكدت غينيا للبعثة أنها ستواصل استضافة وإيواء اللاجئين، وخاصة من سيراليون، وأنها تتخذ تدابير لكفالة أمن العاملين في الوكالات الإنسانية. غير أن الرئيس كونتي يرى أنه ينبغي فرز جميع اللاجئين لتحديد مثيري الشغب من بينهم. ودعا إلى توفير مساعدة دولية لإعادة القادرين على العودة إلى ديارهم، ولنقل اللاجئين بعيدا عن الحدود، ومساعدة المشردين داخليا من الغينيين.

المحكمة الخاصة

٤٧ - أشارت حكومة سيراليون إلى ضرورة القيام بحملة إعلامية فعالة تشرح للجمهور حدود صلاحيات المحكمة الخاصة وأسباب التأخر في بدء عملياتها. ورأت الحكومة أنه ينبغي أن تُخول المحكمة صلاحياتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل أن تتمتع بما يكفي من السلطة لمحاكمة أي فرد بموجب القانون الدولي والمحلي، بما في ذلك إلزام البلدان الأخرى بتسليم الأشخاص الخاضعين للولاية القانونية للمحكمة. وأوضحت الحكومة أيضا أنها تفضل تعيين مدع عام مساو في الدرجة بدلا من نائب للمدعي العام.

٤٨ - وشجعت الحكومة مجلس الأمن على الإسراع باتخاذ قراره بشأن المحكمة الخاصة، بحيث يمكن بدء المحاكمات خلال وقت معقول (ستة أشهر)، حيث أن الحكومة لا تستطيع مواصلة احتجاز المتهمين إلى أجل غير مسمى. ويرى الرئيس كبه أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكفل توفر ما يكفي من التمويل والدعم المادي للمحكمة الخاصة، من الأنصبة المقررة بالتعاون مع الحكومة. وبوجه عام، ستقبل الحكومة الالتزام بقرار مجلس الأمن بشأن المحكمة، بما في ذلك تخويلها ولاية قانونية مؤقتة.

٤٩- وشدد العديد ممن حاورتهم البعثة، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، على الأثر السلبي المترتب على إنشاء المحكمة وولايتها القانونية على أذهان المقاتلين السابقين، الذين قد يترددوا بدرجة أكبر في إلقاء سلاحهم خشية تعرضهم للمحاكمة. ويرى هؤلاء أن لجنة الحقيقة والمصالحة ستكون بديلا أفضل بالنسبة للكثيرين من المقاتلين الأطفال الذين لا يزالون موجودين في صفوف الجبهة المتحدة الثورية. وسيلزم وضع معايير واضحة والقيام بحملة إعلامية فعالة تصل إلى هذه الفئة الضعيفة لشرح حدود صلاحيات المحكمة والأنظمة البديلة المتاحة.

٥٠- وكانت مسألة إمكانية محاكمة الأطفال أمام المحكمة الخاصة محل جدل عنيف داخل سيراليون، ولا يبدو أنه كان هناك رأي موحد بشأنها. وترى حكومة سيراليون أن المحكمة ينبغي أن تحاكم المقاتلين الأطفال الذين ارتكبوا بمحض إرادتهم الحرة جرائم تخضع لولاية المحكمة. ومن ناحية أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما العاملة في مجال حماية الأطفال، تفضل استثناء الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وفي لونغي، استمعت البعثة إلى مناشدة حماسية من مقاتل سابق في الرابعة عشرة من عمره، بالنيابة عن زملائه، دعا فيها إلى عدم محاكمة أي طفل. وأوضح أعضاء البعثة علنا أن الغرض من مؤتمر القمة هو قصر توجيه الاتهام على الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية.

رابعا - مشروع الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - تمثل المشاكل المعقدة السائدة في سيراليون وجيرانها تحديا غير عادي يتطلب إجراءات غير عادية. ومنذ اندلاع المرحلة الحالية من الأزمة والاهتمام الدولي يتركز على سيراليون بصورة مستمرة. فمجلس الأمن والأطراف الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا والمؤسسات المالية الدولية وفرادى المانحين والمنظمات الدولية غير الحكومية تشارك جميعها في الأزمة بصورة مكثفة. وبمقدور كل من هذه الأطراف أن تفعل الكثير لمعالجة مختلف جوانب الأزمة وأسبابها الكامنة، وهي تفعل ذلك حقا. والأفكار والطاقة والالتزام والموارد موجودة. غير أن بعض الأطراف الرئيسية لا زالت تعمل بصورة غير منسقة، وفي اتجاهات متعارضة في بعض الحالات. ففيما بين الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وداخل كل منها، وجدنا تصورات مختلفة للواقع على الطبيعة، ولأهداف السياسات المنشودة، وللاستراتيجية والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

٥٢ - وخلصت البعثة إلى أنه لا بد من إيلاء الأولوية الأولى إلى تنسيق استراتيجية شاملة ذات أهداف واضحة. فلن تتحقق الإمكانية الكامنة لخروج البلد والمنطقة من الأزمة الحالية إلا إذا عملت جميع الأطراف صاحبة المصلحة - حكومة وشعب سيراليون، والمنطقة، والمجتمع الدولي بصورة متضافرة من خلال نهج مترابط متفق عليه. **ولذلك، فإن توصيتنا الأولى تتمثل في إنشاء آلية للتنسيق الشامل ترتكز على الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٥٥ أدناه).**

٥٣ - وتولي البعثة أولوية مماثلة لتكثيف قوة دفع عملية السلام. فلا بد من السعي بصورة عاجلة إلى اتخاذ تدابير عسكرية لتعزيز أمن البلد وحدوده؛ ولا بد من الردع الفعال لأولئك المصممين على مواصلة التمرد. غير أنه لا بد من الاستكشاف الدقيق والسريع للمؤشرات المؤقتة الحالية الدالة على اهتمام الجبهة المتحدة الثورية بالدخول في حوار. ولا بد وأن تضع آلية إنجاز ذلك في اعتبارها تنوع الآراء داخل الجبهة المتحدة الثورية وتعدد الأطراف السياسية وتباين القنوات المحتملة. **وقد يود الممثل الخاص للأمين العام أن يولي أولوية عالية وفورية لتنسيق الاتصالات النشطة، التي تتجاوز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون نفسها، والاتصال بصفة خاصة بالرؤساء كبه وكونتي، وكوناري وأوباسانجو وتايلور. وينبغي أن يبقى مجلس الأمن على علم بالحاصل.**

٥٤ - ووضع استراتيجية شاملة يتطلب إجراءات بشأن العناصر الأساسية التالية:

(أ) **عملية السلام** - لا تزال معظم المبادئ الأساسية التي قام عليها اتفاق لومي منطبقة على الواقع. ورغم أنه ليس من المتوخى العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، فيجب أن تظل الأهداف الرئيسية هي الاتفاق على وقف فعال لإطلاق النار وانسحاب الجبهة المتحدة الثورية من المناطق الرئيسية في البلد، وبخاصة مناجم الألماس، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. ويجب السعي فورا وراء استئناف الحوار مع قيادة الجبهة المتحدة الثورية ومع القادة والمحاربين على المستوى المحلي، باستخدام أدوات الضغط والقنوات التي تنطوي على أقصى الإمكانيات في المنطقة وداخل البلد على حد سواء. والجهود الأخيرة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لاستئناف الحوار مع الجبهة المتحدة الثورية من خلال لجنة التنفيذ المشتركة هي جهود تستحق الدعم من مجلس الأمن، وينبغي تنسيقها بالاستعانة بمشورة الممثل الخاص للأمين العام. **وينبغي أن تشمل العملية، ضمن جملة أمور، وقف إطلاق النار في وقت مبكر في كافة أنحاء أرضي سيراليون، وإعادة كل أسلحة ومعدات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي جرى الاستيلاء عليها، وفتح طرق وصول الإمدادات الإنسانية وغيرها من الطرق في شمال وشرق البلد.** ولاحظت البعثة باهتمام ما أورد من إشارات إلى احتمال أن تكون الجبهة المتحدة الثورية الآن على

استعداد للسماح بنشر قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مناطق إنتاج الماس، وبتّت بأن هذه المسألة تتطلب المزيد من الدراسة وفقا لمفهوم العمليات الذي أوضحه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس (S/2000/832). وينبغي لهذه العملية أيضا أن تجتذب مشاركة كاملة من جانب المحاربين السابقين في برنامج جديد وأفضل تمويلا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر أدناه)، وإن كان ذلك سيتطلب أيضا ضمانات من الجبهة المتحدة الثورية بإمكان اشتراك كوادرها في هذا البرنامج بصورة حرة ودون تخويف؛

(ب) **المحكمة الخاصة** في سياق عملية السلام، سيتعين على مجلس الأمن وسلطات سيراليون التفكير بدقة قبل اتخاذ أية قرارات نهائية بشأن نطاق صلاحيات المحكمة الخاصة وولايتها القانونية (انظر الفقرات ٤٧ ٥٠ أعلاه). فلا بد من تحقيق التوازن السليم بين مقتضيات العدالة وبين ضرورة الحد إلى أدنى درجة من إمكانية أن يشكل التهديد بالمحاكمة عائقا يحول دون الدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولا سيما بالنسبة للمقاتلين الأطفال. وخلافا لذلك، لا تتقدم البعثة بأية توصيات مباشرة بشأن إنشاء المحكمة الخاصة، حيث أن ذلك يقتضي مزيدا من المناقشة من جانب مجلس الأمن. وستكون لجنة الحقيقة والمصالحة أداة أساسية في عملية تحقيق المصالحة الأوسع نطاقا؛

(ج) **الجوانب العسكرية** يظل المسار العسكري عنصرا لا غنى عنه في عملية السلام. فلن يكون من الممكن مواصلة الضغط على الجبهة المتحدة الثورية وخلق حوافز للحوار ونزع السلاح إلا من خلال وجود أمني مستمر وفعال قادر على الوصول إلى كافة أنحاء البلد وله أهدافه السياسية والعسكرية الواضحة التي يسعى إلى تحقيقها. **ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من حيث الأعداد والفعالية والقدرات، على النحو الذي أوصى به الأمين العام (انظر A/2000/832)، بالاستفادة من العروض المقدمة لتوفير مزيد من القوات من عدة أطراف منها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.** وتعد المشاركة الإقليمية القوية على أرض الواقع عنصرا بالغ الأهمية في نجاح مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المدى البعيد كقيادة سياسية إقليمية قوية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يتوفر، داخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات الحالية والمحتملة، تفهم واضح ودقيق لموقف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومهامها وولايتها ومفهوم عملياتها، والطريقة التي تعمل بها لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا لحكومة وشعب سيراليون والمنطقة والمجتمع الدولي. إن الجمع بين نهج ثابت واستباقي لحفظ السلام، في إطار المرونة المأذون بها في القرارات، وبين تنفيذ توصياتنا الأوسع نطاقا، يمكن أن يترك أثرا كافيا على حركة التمرد، التي يتطلع كثير من أفرادها إلى سبيل للحياة دون صراعات؛

(د) **البعد الإقليمي** لا يمكن أن يتحقق سلام دائم في سيراليون دون القيام بجهد شامل لمعالجة انعدام الاستقرار الراهن في منطقة غرب أفريقيا، وبخاصة بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وكان واضحا أن رأي قادة المنطقة هو أن

علاقة الرئيس تايلور بالجبهة المتحدة الثورية هي مفتاح الوضع في سيراليون، وأن من الضروري مواصلة العمل معه لإقناعه باستخدام هذا النفوذ لتحقيق نتيجة إيجابية وليست سلبية. و من التصدي مباشرة للاتجار غير المشروع بالألماس والأسلحة، وانتشار ميليشيات الخارجين على القانون والجماعات المسلحة وتشجيعها، وما ينجم عن أنشطة تلك الجماعات من تدفقات واسعة للاجئين والمشردين داخليا (ومن المتوقع أن يتضمن التقرير القادم لفريق الخبراء توصيات ملموسة بشأن الألماس والأسلحة؛ كما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنفذ وقفا أعد جيدا لتوريد الأسلحة الصغيرة). وتظهر المنطقة، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استعدادا مشجعا لتولي زمام القيادة في ظل رئيسها الحالي للقيام بإجراءات محددة في هذه المجالات. ويجب على المجتمع الدولي ككل أن يكون مستعدا لتقديم الدعم العاجل، من خلال توفير المساعدة المادية للمبادرات الأمنية الإقليمية وممارسة الضغط على الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية في إشاعة عدم الاستقرار لتحقيق مصلحة أنانية. وفي هذا السياق المحدد، وللمساعدة في تحقيق الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في دعم بناء القدرات داخل المنطقة، **ينبغي لمجلس الأمن وفرادى الحكومات النظر بصورة إيجابية إلى ما يمكنهم عمله لدعم القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعداد ونشر قوة مراقبين تابعة للجماعة على حدود البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وحكومة غينيا على وجه الخصوص بحاجة إلى التشجيع والدعم لتوفير طرق الوصول والحماية لأفراد وكالات المساعدة الإنسانية والمعونة الإنسانية.** وينبغي تكليف الأمين العام بالتعليق على هذه الجوانب الإقليمية في تقاريره الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وينبغي أيضا مراقبة الحالة المزعجة في كوت ديفوار؛

(هـ) **التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج** يلزم إجراء إصلاح وإعادة توجيه شاملين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعد الإدارة الفعالة للبرنامج وتطوير عناصر إعادة الإدماج والتأهيل أمورا هامة على وجه الخصوص، عن طريق، على سبيل المثال، المشاريع ذات التأثير السريع وحفز النشاط الاقتصادي. ويجب أن تتم الإجراءات المتعلقة بتسجيل المحاربين السابقين في النظام بشكل أسرع، ويجب توفير اعتمادات أكبر لمن يعولوهم. **وينبغي أن يولي مجلس الأمن نظره في وقت مبكر لما إذا كان من الممكن تحسين التوازن بين الحكومة والبنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والوكالات الثنائية في تحمل مسؤوليات البرنامج وذلك بعد نشر تقرير الفريق المعني بالتقييمات الذي يرعاه البنك الدولي. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جعل إعادة الإدماج واقعا ملموسا؛**

(و) **دور الحكومة** يجب أن تقع المسؤولية الأساسية لإيجاد حل للصراع على عاتق الحكومة والبرلمان وشعب سيراليون. ولا يمكن أن تتقدم أي استراتيجية منسقة يتبعها البلد إلى الأمام ما لم تشعر حكومة سيراليون وشعبها بأنهما، في حد ذاتهما، أصحاب العملية وما لم يظهرا الإرادة السياسية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. ويمكن

للحكومة، بمساعدة دولية مستمرة، أن تقوم بجهد أكبر لتحديد رؤيتها فيما يتصل بكيفية دفع عملية السلام إلى الأمام وتخطيطها الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل هذه الرؤية. وبالمثل، ينبغي أن تكفل المنطقة والمجتمع الدولي استشارة حكومة سيراليون على كل مستوى من مستويات التخطيط والتنسيق المتصل بمستقبل البلد، وأن يساعدا في تنمية الشعور بأنها صاحبة العملية، وأن يسهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء القدرات والمؤسسات. ويواجه البلد مشاكل رهيبة في هذه المجالات، وعلى وجه الخصوص يمثل الافتقار إلى التماسك السياسي وإلى الهياكل السياسية والإدارية خارج العاصمة نتيجة مزعجة للصراع. **وسيكون من المفيد بوجه خاص تقديم مشورة ومساعدة مالية لوضع استراتيجية للاتصالات والتوعية العامة؛**

(ز) **حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية** توجد دلائل متزايدة على انتشار الجوع والمرض في المناطق التي لا تتاح حاليا للمنظمات الإنسانية الوصول إليها. **وتوصي البعثة بأن تبحث بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع الجبهة المتحدة الثورية إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها لإجراء تقييم للاحتياجات وإمكانية الوصول الآمنة من أجل تسليم المساعدة الإنسانية بعد ذلك.** ولا تزال تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان من بينها الاغتصاب والإساءة البدنية والابتزاز على نطاق واسع، تتعرض فيها النساء والأطفال على وجه الخصوص للاعتداء. وينبغي أن تعجل البعثة جهودها للتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تهيئة بيئة تحترم فيها حقوق الإنسان. وينبغي إيلاء أولوية عليا لزيادة الوعي في مجتمع سيراليون بشأن ضرورة تنفيذ عملية مصالحة متفق عليها. **وينبغي أن تشغل بأسرع ما يمكن الوظائف الشاغرة الحالية المتصلة بحقوق الإنسان في البعثة وتذكير الوحدات العسكرية بما هو منصوص عليه في ولاياتها من التزام بحماية المدنيين، وهو ما لا يحدث على الدوام. وينبغي أن يجري بأسرع ما يمكن إنشاء لجنة حقوق الإنسان المقترحة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تستهدف برامج الإصلاح وإعادة الإدماج حماية حقوق النساء والأطفال. وينبغي تشجيع المجتمع الدولي على المساعدة في تقييم احتياجات النظام القضائي للأحداث. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة أيضا عن طريق توفير خبراء في مجالي حماية الأطفال والدعوة، لكي يعملوا حسب الاقتضاء ضمن موظفي المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة.**

التنسيق العام

٥٥ - وإلى جانب الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة، يجب أن تتوافر في المنطقة آلية فعالة ومستدامة للتنسيق لدفع هذه الاستراتيجية للأمام وتنفيذها. ورغم أن الجهود المبذولة حاليا تستحق الإطراء فإنها ليست كافية. فالتشاور بشأن التطورات والمبادرات الهامة مبتور، والشراكة غالبا ما لا تتجاوز الطموحات وتتحول إلى حقيقة واقعة. وينبغي إيلاء مزيد من التفكير إلى أفضل صيغة لآلية مناسبة للتنسيق، وللمشاركة فيها. **ومن الواضح أنه يلزم على الأقل لمجلس الأمن والأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات في البعثة**

وحكومة سيراليون إجراء مشاورات عن طريق نوع ما من الهياكل المستمرة وليس مجرد عقد سلسلة من الاجتماعات على فترات دورية. ورغم أن قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبدي نشاطا ولها رؤيتها في هذا الصدد، فإن المنظمة ذاتها، باعترافها هي، تفتقر إلى الموارد الكافية والخبرة اللازمة لتطوير مبادرتها وتنفيذها، من قبيل الاقتراح المتعلق بوضع مراقبين عسكريين تابعين للجماعة على الحدود. **وكخطوة أولى رئيسية، توصي البعثة بوضع خطة فورية للمساعدة الدولية من أجل معاونة أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تطوير قدرتها، بما في ذلك وضع موظف اتصال من البعثة في مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.**

٥٦ - ورغم أن هذه رسائل صعبة ومطالب قاسية فإن سيراليون تشكل تحديا ينبغي أن تحشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إرادة جماعية لمواجهته. وهي بلد صغير، غني بالموارد الطبيعية، وليس أقلها شعبه القادر على التكيف والمفعم بالأمل، وهو شعب خذله قادته مرات كثيرة للغاية وخذلته تأثيرات وظروف خارجة عن نطاق سيطرته. ونحن ندين لهذا الشعب ببذل أقصى ما في وسعنا لنفتح له أبواب السلام والاستقرار والتنمية، التي يتوق إليها بشدة ويستحقها. ويمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن يكرسا قدرا كبيرا من الاهتمام والموارد اللازمة للمساعدة في تحقيق تلك الرؤية؛ ويجب أن نواصل إظهار الالتزام والإصرار على تنفيذهما.

٥٧ - ويقدم أعضاء البعثة تحياتهم لما أبداه جميع العاملين من حماس وإيثار وشجاعة لإحلال السلام والاستقرار المستمر في سيراليون. وقد اقترح ونفذ الممثل الخاص وفريقه وعدد كبير من موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في المقر وفي الميدان، وفي مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطمة، ومكتب الأمم المتحدة في ليبريا، برنامجا ممتازا للبعثة. وأعربت البعثة عن امتنانها لهم. كما أعربت عن شكرها الحار للجميع وعلى رأسهم رؤساء الدول في البلدان الخمسة لما أحاطوا البعثة من ضيافة سخية. وتم الإعراب عن الامتنان للخدمات التي قدمها طاقم السلاح الجوي الملكي للمملكة المتحدة الذي نقل أفراد البعثة بسلام وأمان مسافة ١٧ ٠٠٠ كيلومترا. وأخيرا يقر السفراء الأحد عشر أنهم ما كانوا يستطيعون إنجاز عملهم خلال أسبوع لولا الدعم القوي والمتين والذكي الذي قدمته الأمانة العامة والأفرقة المصاحبة.